

مفهوم التضعيف ومصطلحاته في تفسير المحرر الوجيز لابن عطية

آمنة الشقيرات*

د. زكي مصطفى البشائرة**

تاريخ وصول البحث: 2023/5/1م

تاريخ قبول البحث: 2023/7/11م

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان مصطلحات التضعيف عند ابن عطية في تفسيره المحرر الوجيز، واتبعت فيه المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستنباطي، حيث قمت بتوصيف المشكلة، وتحليل النصوص واستنباط ما يخدم البحث منها، وقسمته إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، أما التمهيد، ففيه ترجمة موجزة لابن عطية، وأما المبحث الأول، فتحدث فيه عن مفهوم التضعيف، وأما المبحثان الثاني والثالث، فبينت فيهما ألفاظ التضعيف الصريحة وغير الصريحة عند ابن عطية في تفسيره، وقد توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج، من أهمها:

- 1- تنوع الإمام ابن عطية في عبارات التضعيف مما يدل على براعته في توظيف الألفاظ.
- 2- التفاوت في عبارات التضعيف التي أوردها ابن عطية بين اللين والشدة، ويرجع هذا التفاوت إلى مدى قوة وضعف سبب التضعيف.
- 3- قد يضعف الإمام ابن عطية القول الواحد بأكثر من لفظ، نحو قوله: شاذ لا يعول عليه.
- 4- إن لفظ ضعيف هو أكثر مصطلحات التضعيف وروداً في تفسير ابن عطية.

الكلمات المفتاحية: التضعيف-المصطلح- تفسير ابن عطية

* باحته.

**أستاذ مشارك، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

The Concept of Weakness and its Terminology in the Interpretation of Al-Muharrar Al-Wajeez by Ibn Attiya

Abstract:

This research aims to clarify the terms of weakness in Ibn Attia in his interpretation of *Al-Muharrar Al-Wajeez*, and I followed the analytical descriptive approach as well as the deductive approach, where I described the problem, analyzed the texts, and deduced what serves the research from them, and divided it into an introduction, a preface, and three topics. The preamble contains a brief translation of Ibn Attia, and as for the first topic, it is about the concept of weakening, and as for the second and third sections, they show the explicit and non-explicit wording of weakness according to Ibn Attia in his interpretation, and the researcher reached many results, the most important of which are:

- 1- Imam Ibn Attia's diversification of expressions of weakness, which indicates his skill in employing words.
- 2- The discrepancy in the expressions of weakness mentioned by Ibn Attia between softness and severity, and this discrepancy is due to the extent of strength and weakness of the cause of weakness.
- 3- Imam Ibn Attia may weaken the one saying with more than one wording, such as his saying: deviant and unreliable.
- 4- The word "weak" is the most common term for "weakening" in Ibn Atiyah's interpretation.

Keywords: Weakening, The term, Interpretation, Ibn Attia

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، سيدنا محمد وعلى آله وأزواجه أمهات المؤمنين، وأصحابه وإخوانه إلى يوم الدين.
أما بعد.....

فإن علم التفسير من أعلى العلوم قدراً، وأشرفها منزلة، وشرف العلم بشرف موضوعه، وموضوع علم التفسير القرآن الكريم.

ولقد تلقى الصحب الكرام التفسير من النبي - ﷺ - والصحب الكرام علموه التابعين لهم بإحسان، وهكذا تلقاه جيل عن جيل، وممن تلقى علم التفسير واعتنى به، ابن عطية الأندلسي، وهو مفسر عظيم، عالم جليل، وقاض عادل، وله كتاب فيه له منزلة كبيرة في نفوس العامة والخاصة، وقد حرر فيه أقوال العلماء، وبين فيه ضعيفها من قويمها، وقد طالعت الكتاب، ونظرت فيما ضعف فيه من أقوال، ووجدتها لها قيمة عظيمة في الوقوف على مفهوم التضعيف ومصطلحاته، تكوّن في ذهني فكرة دراسة تلك المفاهيم والمصطلحات تحت عنوان:

"مفهوم التضعيف ومصطلحاته في تفسير المحرر الوجيز لابن عطية".

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

1- المكانة العلمية التي يتبوّؤها ابن عطية كمفسر، فتفسيره من أمتع التفاسير، وهو جامع بين التفسير بالمأثور والمعقول.

2- دقة ابن عطية في استخدام المصطلحات في التضعيف.

3- ثراء تفسير ابن عطية بالعديد من المصطلحات التي تدل على تضعيفه لبعض الأقوال.

4- له دور في تكوين ملكة النقد عن الباحثين.

أهداف البحث:

1- بيان مفهوم التضعيف.

2- توضيح المصطلحات التي استخدمها ابن عطية في تضعيف الأقوال.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

توجيه ابن عطية الأندلسي للآراء النحوية الضعيفة في كتابه المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، محمد بن مديس بن عيضة، بحث نشر، حولية كلية اللغة العربية، بجرجا، مصر، ع24، 2020م.

هدفت الدراسة إلى بيان مصطلحات ابن عطية في التضعيف، مجرد ذكر للمصطلحات بدون أدنى تعليق، وثلاثة أمثلة على توجيه ابن عطية للأراء النحوية المنسوبة لأصحابها، وغير المنسوبة لهم.

الفرق بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

على الرغم من إسهام الدراسة السابقة في إثراء الدراسة الحالية، إلا أن هناك فروقاً بينهما كالتالي:

- 1- الدراسة السابقة اقتصر على مجرد ذكر للمصطلح دون أدنى تعليق بخلاف الدراسة الحالية التي ذكرت المصطلح وتناولته بالدراسة والتحليل.
- 2- ذكرت الدراسة السابقة بعض مصطلحات الترجيح بخلاف الدراسة الحالية التي عملت على استيعاب ألفاظ التضعيف.

الدراسة الثانية:

الأقوال التي ضعفها ابن عطية الأندلسي في تفسيره لمخالفتها مكان النزول، أيوب آدم رسول البرزنجي، بحث نشر، مجلة آداب الرافدين، ع79، 2019م. هدفت الدراسة إلى ترجمة موجزة لابن عطية، ومصطلحاته ومنهجه في التضعيف، والآيات التي ضعفها لمخالفتها مكان النزول.

الفرق بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

على الرغم من إثراء الدراسة السابقة للدراسة الحالية إلا أن هناك فرقاً بينهما، فقد ركزت الدراسة الحالية على مصطلحات ابن عطية في التضعيف من خلال تفسيره المحرر الوجيز، وهو ما خلت منه الدراسة السابقة. مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في وجود العديد من مصطلحات التضعيف التي استخدمها ابن عطية في تفسيره في تضعيف الأقوال التي يرى ضعفها؛ مما يستدعي دراسة هذه المصطلحات، والوقوف على المراد منها، وقد جاء البحث لحل هذه المشكلة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- ما مفهوم التضعيف.
- 2- ما المصطلحات التي استخدمها ابن عطية في التضعيف في تفسيره؟

منهج الدراسة:

استخدمت في بحثي المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، وذلك من خلال وصف المشكلة، وتحليل المعلومات؛ للوصول إلى نتائج حيادية موضوعية، والمنهج الاستنباطي في استنباط المصطلحات من أقوال ابن عطية.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، كالتالي:

التمهيد: ترجمة موجزة لابن عطية.

المبحث الأول: مفهوم مصطلح التضعيف.

المبحث الثاني: ألفاظ التضعيف الصريحة عند ابن عطية في تفسيره.

المبحث الثالث: ألفاظ التضعيف غير الصريحة عند ابن عطية في تفسيره.

الخاتمة، وفيها:

النتائج.

التوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

التمهيد:

ترجمة موجزة لابن عطية:

أولاً- اسمه ونسبه:

عبدالحق بن غالب بن عطية بن عبدالرحمن بن غالب ابن عبدالرؤوف بن تمام بن عبدالله بن تمام بن عطية بن خالد ابن عطية بن خالد بن خفاف بن أسلم بن مكتوم⁽¹⁾.

وقيل: اسمه عبدالرحمن بن غالب⁽²⁾.

ثانياً: كنيته:

كُنيّ ابن عطية بأبي محمد⁽³⁾.

ثالثاً: مولده ووفاته:

1-مولده:

اختلف العلماء في مولد بن عطية على قولين:

القول الأول: ولد ابن عطية سنة (481هـ)⁽⁴⁾.

القول الثاني: ولد سنة (480هـ) ⁽⁵⁾.

2-وفاته:

توفي في الخامس والعشرين من شهر رمضان ⁽⁶⁾، واختلف في سنة وفاته:

ف قيل: توفي سنة (542هـ) ⁽⁷⁾.

وقيل: توفي سنة (541هـ) ⁽⁸⁾.

عن عُمر ستين سنة ⁽⁹⁾.

قال مقديش: "وفي سنة اثنتين وأربعين المذكورة توفي القاضي الإمام، أبو محمد عبدالحق بن غالب المعروف بابن عطية مفسر القرآن العظيم، وقال الغبريني في «عنوانه» إنه توفي سنة إحدى وأربعين" ⁽¹⁰⁾.

رابعاً: مكانته العلمية وتصنيفاته.

1-مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

تبوأ ابن عطية مكانة عالية، ومنزلة سامية، فنال الرئاسة في العلم، ولعلو كعبه في العلم أثنى عليه العديد من العلماء، ومن ذلك:

قال ابن بشكوال: "واسع المعرفة قوي الأدب، متفننا في العلوم. أخذ الناس عنه" ⁽¹¹⁾. قال ابن خاقان: "نبعة دوح العلاء، ومحرز ملابس الثناء، فذ الجلالة، وواحد العصر والإصالة، وقار كما رسى الهضب، وأدب كما أطرد السلسل العذب، وشيم تتضاءل لها قطع الرياض، ويبادر به الظن إلى شريف الأغراض، سابق الأمجاد فاستولى على الأمد بعلائه، ولم ينض ثوب شبابه، أدمن التعب في السؤدد جاهداً، حتى تناول الكواكب قاعداً، وما أكل على أوائله، ولا سكن إلى راحت بكره وأصائله، أثاره في كل معرفة علم في رأسه نار، وطوالعه في أفاقها صبح أو نهار" ⁽¹²⁾.

قال أبو جعفر الضبي: "فقيه، حافظ، محدث، مشهور، أديب، نحوي، شاعر بليغ، كاتب ألف في التفسير كتاباً ضخماً أرى فيه على كل متقدم" ⁽¹³⁾.

2-تصنيفاته:

ألف ابن عطية العديد من المصنفات، ولم تنقل لنا كتب التاريخ والتراجم سوى اليسير منها، ومن ذلك:

1-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.

2- المجموع في ذكر مروياته وأسماء شيوخه⁽¹⁴⁾.

المبحث الأول:

مفهوم مصطلح التضعيف:

أولاً: تعريف المصطلح:

المصطلح لغة:

يرد الاصطلاح في اللغة على معنى التعارف والاتفاق، ومنه المصطلح، حيث يتعارف علماء كل فن على مصطلحات فنيهم.

المصطلح اصطلاحاً:

اختلف العلماء في تعريف الاصطلاح، فعرفوه بعدة تعريفات، منها:

عرف الجرجاني المصطلح بأنه: "هو أن يتفق أناس على وضع اسم لشيء ما، ينقله عن معناه الأول الذي عرف به إلى معنى آخر متفق عليه"⁽¹⁵⁾

وقال الكفوي المصطلح: "هو اتفاق القوم على وضع الشيء"⁽¹⁶⁾.

وذكر الجرجاني من تعريفات المصطلح أنه: "إخراج اللفظ من معناه اللغوي إلى معناه في الفن الذي يتناوله؛ ليتضح به المراد عند أهل هذا الفن"⁽¹⁷⁾.

المختار هو تعريف المصطلح بأنه: "إخراج اللفظ من معناه اللغوي إلى معناه في الفن الذي يتناوله؛ ليتضح به المراد عند أهل هذا الفن"، حيث إن المصطلح ليس شرطاً أن يكون متفقاً عليه بين أناس، فقد يكون من وضع واحد فقط، كما أنه ليس فيه بيان لتحقيق المصطلح؛ أما التعريف المختار فهو توصيف لمعنى المصطلح.

ثانياً: تعريف التضعيف:

التضعيف لغة:

ضعف الرجل يضعف ضِعْفاً وضِعْفاً، وَهُوَ خِلَافُ الْقُوَّةِ، والضعف يكون في العقل والرأي ويكون في الجسد⁽¹⁸⁾.

قال ابن فارس⁽¹⁹⁾: "(ضَعَفَ) الضَّادُ وَالْعَيْنُ وَالْفَاءُ أَصْلَانِ مُتَبَايِنَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى خِلَافِ الْقُوَّةِ، وَيَدُلُّ الْآخَرُ عَلَى أَنْ يَزَادَ الشَّيْءُ مِثْلَهُ، فَالْأَوَّلُ: الضَّعْفُ وَالضُّعْفُ، وَهُوَ خِلَافُ الْقُوَّةِ. يُقَالُ: ضَعُفَ يَضْعُفُ، وَرَجُلٌ ضَعِيفٌ، وَقَوْمٌ ضِعْفَاءُ وَضِعَافٌ"⁽²⁰⁾.

وقال ابن منظور⁽²¹⁾: "الضَّعْفُ وَالضُّعْفُ: خِلَافُ الْقُوَّةِ، وَقِيلَ: الضُّعْفُ، بِالضِّمِّ، فِي الْجَسَدِ؛ وَالضَّعْفُ، بِالْفَتْحِ، فِي الرَّأْيِ وَالْعَقْلِ، وَقِيلَ: هُمَا مَعًا جَائِزَانِ فِي كُلِّ وَجْهِ، وَخَصَّ الْأَزْهَرِيُّ بِذَلِكَ

أَهْلُ الْبَصْرَةِ فَقَالَ: هُمَا عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ سَيَّانٍ يُسْتَعْمَلَانِ مَعًا فِي ضَعْفِ الْبَدَنِ وَضَعْفِ الرَّأْيِ" (22).

التضعيف اصطلاحاً:

طَبَّقَ كثير من المفسرين مصطلح التضعيف للأقوال في كتبهم، ولكنهم لم يحدوه بحد معين، وقد عرفت الباحثة رقية بنت محمد العتيق التضعيف عند المفسرين أنه: "نسبة أحد الأقوال في تفسير الآية إلى الضعف" (23).

وترى الباحثة أن التضعيف عند المفسرين هو وصف أحد الأقوال بالضعف، بعبارات مختلفة.

ثالثاً: مصطلحات التضعيف عند ابن عطية.

بحسب استقرار عمل المفسرين عند اختلاف الأقوال التفسيرية اتضح اختلاف عباراتهم في تضعيفها، فمنهم من يعبر بالضعيف، أو الباطل، أو المردود، وغيرها من الألفاظ التي استخدمها المفسرون في التضعيف، ولو ردت هذه المصطلحات إلى التفسير اللغوي لها؛ لتبين أنها مراتب للتضعيف، ودرجات له، وهي لا تخرج عن درجتين:

الأولى: القول الضعيف الذي له مستند له حظ من النظر لكن دلت الأدلة، أو قرائن الترجيح على ضعفه، ومن هذا الصنف ما يبقى الاحتمال قائماً لأن يوجد ما يقويه ويجاب به عما اعترض عليه فيه، فيخرجه من دائرة القول الضعيف.

الثانية: القول الباطل الذي يخالف أصول التفسير مخالفة بينه؛ إما لعدم قيامه على دليل مع غرابة مؤداه أو لمخالفته الصريحة لدليل صحيح معلوم فهذا القول يمكن أن يبقى احتمالاً لتقويته بما يعضده (24).

ومن خلال مطالعة تفسير المحرر الوجيز ومصطلحات ابن عطية في التضعيف، تبين للباحثة أن ابن عطية أخذ نظريته في التضعيف من منهج المحدثين الذين يقسمون الحديث إلى صحيح وضعيف، ويرون أن الضعيف درجات: منها خفيف الضعف، ومنها شديده، حتى إن الحديث الموضوع والمكذوب على رسول الله -ﷺ- والشاذ يندرج تحت الضعيف (25)، وهكذا الحال عند ابن عطية، فالقول الضعيف عنده درجات، منها ما هو خفيف الضعف، ومنها ما هو شديده، ومن هنا تنوعت عباراته في التعبير عن ضعف القول الذي يضعفه، ولذلك-والله أعلم-

المبحث الثاني:

ألفاظ التضعيف الصريحة

استخدم ابن عطية ألفاظ صريحة في التضعيف، ومن ذلك:

أ- القول الضعيف:

القول الضعيف: "هو ما يكون في ثبوته كلام" (26).

ومن أمثلة ذلك:

قال تعالى ﴿يَسْ عَلَيَّكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾ [النور: 29].

قال ابن عطية: "مثل أهل التأويل من هذه البيوت أمثلة، فقال محمد بن الحنفية (27)، وقتادة (28)، ومجاهد (29): هي الفنادق التي في طرق المسافرين، قال مجاهد: لا يسكنها أحد، بل هي موقوفة لياوي إليها كل ابن سبيل، ومثل عطاء في بيوت غير مسكونة بالخرب التي يدخلها الإنسان للبول والغائط ففي هذا أيضاً متاع... وقال محمد بن الحنفية أيضاً: أراد تعالى دور مكة، وهذا على القول بأنها غير مملوكة وأن الناس شركاء فيها وأن مكة أخذت عنوة، وهذا هو في هذه المسألة القول الضعيف" (30).

فاستخدم ابن عطية مصطلح القول الضعيف بالتعريف بالألف واللام، وضعف هذا القول لمخالفته للسنن النبوية، ومن ذلك:

أ- حديث أسامة بن زيد قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا فِي حَجَّتِهِ؟ قَالَ: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مَنَزْلًا؟» (31).

ب- حديث: «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ» (32).

فهذه الأحاديث تدل على أن دور مكة ليست مشاعاً، بل لا بد عند دخولها من الإذن، بل هي ملك لأصحابها (33).

ووافقه أبو حيان، فقال: "وهذا لا يسوغ إلا على القول بأن دور مكة غير مملوكة، وأن الناس فيها شركاء وأن مكة فتحت عنوة" (34).

ب- ضعيف:

استخدم ابن عطية لفظ ضعيف، ومن أمثلة ذلك:

قال تعالى: ﴿يَسْمِ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ [الفاتحة: 1]

قال ابن عطية: "قال عطاء الخراساني⁽³⁵⁾: "كان الرحمن فلما اختزل⁽³⁶⁾ وسمي به مسيلمة الكذاب قال الله - ﷻ - لنفسه: «الرحمن الرحيم» فهذا الاقتران بين الصفتين ليس لأحد إلا لله تعالى» وهذا قول ضعيف، لأن بسم الله الرحمن الرحيم كان قبل أن ينجم أمر مسيلمة. وأيضا فتسمي مسيلمة بهذا لم يكن مما تأصل وثبت⁽³⁷⁾.

وصف ابن عطية قول عطاء الخراساني بالضعف؛ ثم بين وجه ضعفه من وجهين:
أ- ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:1]، كان قبل ظهور مسيلمة الكذاب، ولم يكن تسمية الله نفسه بالرحمن الرحيم بعد أن تسمى مسيلمة الكذاب بذلك.

ب- تسمي مسيلمة بالرحمن ليس مما تأصل وثبت عندهم؛ حتى أصبح لا يسمى إلا به، أو اشتهر به، ولو كان تأصل وثبت تسميته بذلك لاشتهر به.

وبذلك يكون هذا القول مخالفا للحقائق التاريخية، والأحداث الاجتماعية.
وخالف ابن عطية في ذلك الطبري، فقال: "والذي قال عطاء من ذلك غير فاسد المعنى، بل جائز أن يكون -جل ثناؤه- خص نفسه بالتسمية بهما معا مجتمعين إبانة لها من خلقه؛ ليعرف عباده بذكرهما مجموعين أنه المقصود بذكرهما دون من سواه من خلقه، مع ما في تأويل كل واحد منهما من المعنى الذي ليس في الآخر منهما"⁽³⁸⁾.

قال تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:1].
-وقال ابن عطية: "وقال قوم: إن العرب كانت لا تعرف لفظة الرحمن، ولا كانت في لغتها، واستدلوا على ذلك بقول العرب: ﴿أَسْجُدْ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [الفرقان:60]
وهذا القول ضعيف، وإنما وقفت العرب على تعيين الإله الذي أمروا بالسجود له، لا على نفس اللفظة"⁽³⁹⁾.

وصف ابن عطية القول بأن العرب لا تعرف لفظ الرحمن بأنه قول ضعيف، ووافقه الطبري في ذلك، بل وصف صاحب هذا القول بالغباء⁽⁴⁰⁾، وكذلك ضعفه ابن كثير⁽⁴¹⁾.

قال تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:2]
2-وقال ابن عطية: "ولا رَيْبَ فِيهِ معناه: لا شك فيه ولا ارتياب به، والمعنى: أنه في ذاته لا ريب فيه، وإن وقع ريب للكفار، وقال قوم: لفظ قوله لا رَيْبَ فِيهِ لفظ الخبر ومعناه النهي، وقال قوم: هو عموم يراد به الخصوص؛ أي عند المؤمنين. قال القاضي أبو محمد⁽⁴²⁾: وهذا ضعيف"⁽⁴³⁾.

ضعف ابن عطية القول بأنه قوله (لا ريب فيه) عام أريد به الخاص، أي لا ريب فيه عند المؤمنين فقط، لأن غيرهم يشك فيه⁽⁴⁴⁾، ووافقه أبو حيان في ذلك⁽⁴⁵⁾، وابن عادل⁽⁴⁶⁾، ولم يصرح ابن عطية سبب ضعف هذا القول، ولكن يفهم من كلامه ومن وافقه أن السبب هو مخالفة هذا القول للحقيقة الواقعية ولما هية القرآن الكريم، فالقرآن الكريم لا شك فيه، وهذه حقيقة واقعة، لا ينكرها إلا جاهل، أو حاقد، أو مكابر، فقد تحدى الله ﷻ العرب أن يأتوا بآية من مثله، فما استطاعوا، وهذا أدل دليل على أنه من عند الله بلا ريب أو شك⁽⁴⁷⁾، ولكن هذا لا يمنع أن يشكك في كونه من عند الله بعض المكابرين، أو الجاهلين، أو العاقدين، أو المعاندين.

ج- فيه ضعف:

هذه العبارة لا تقطع بضعف القول، ولا تؤكده، وإنما تترك فيه احتمال القوة، وهو مأخوذ من قول الحديث حديث فيه ضعف؛ أي ضعفه غير مؤكد.

واستعمل ابن عطية مصطلح "فيه ضعف" في تضعيف ما يراه ضعيفاً من أقوال العلماء وإن لم يكن الضعف مؤكداً، وتنوعت عبارته فيه، ومن أمثلة ذلك:

قال تعالى: ﴿إِذْ يُعَشِّيكُمُ النَّعَاسُ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ﴾ [الأنفال: ٧]

- قال ابن عطية: "العامل في إذ هو العامل الذي عمل في قوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ﴾ بتقدير تكراره؛ لأن الاشتراك في العامل الأول نفسه لا يكون إلا بحرف عطف، وإنما القصد أن تعدد نعمة الله - تعالى - على المؤمنين في يوم بدر فقال: واذكروا إذ فعلنا كذا، وقال الطبري⁽⁴⁸⁾: العامل في إذ قوله ﴿وَلَقَطَمْنَاهُ بِقُلُوبِكُمْ﴾ [الأنفال: 10]⁽⁴⁹⁾. قال القاضي أبو محمد: وهذا مع احتمال له فيه ضعف، ولو جعل العامل في إذ شيئاً قريباً مما قبلها؛ لكان الأولى في ذلك أن يعمل في ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: 10]؛ لأن إلقاء النعاس عليهم وجعله أمنة حكمة من الله - ﷻ -⁽⁵⁰⁾.

بين ابن عطية أن القول الذي فيه ضعف، يحتمل، أي فيه جانب قوة، لكن الأولى خلافه؛ لأن المقصود تعداد النعم عليه، أي واذكروا إذ فعل بكم كذا وكذا، كما أنه لو جاز أن يعمل في (إذ) شيء قبلها، لكان أولى به أن يعمل في قوله (إن الله عزيز حكيم)، فلما لم يعمل فيما هو قريب مما قبلها، فالأولى ألا يعمل في الأبعد⁽⁵¹⁾، وخالفه مكي بن أبي طالب فذهب إلى أن العامل في ﴿إِذْ يَعَشِّيكُمْ﴾، قوله: ﴿إِذْ يُعَشِّيكُمْ﴾ [الأنفال: ١٠]⁽⁵²⁾.

قال تعالى: ﴿أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمْ﴾ [الكهف: ٨٢]

-قال ابن عطية: "الأشد) كمال الخلق والعقل، واختلف الناس في قدر ذلك من السن، ف قيل: خمس وثلاثون، وقيل: ست وثلاثون، وقيل: أربعون، وقيل: غير هذا مما فيه ضعف"⁽⁵³⁾.
وصف ابن عطية للقول بأن "فيه ضعف" هو تعبير يدل على أن الأقوال الأخرى أقوى منه، وأولى، وإن كان هو نفسه محتملاً.

وما اختاره ابن عطية هو قول الثعلبي⁽⁵⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁵⁾.

قال تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ تَزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ [الواقعة: 79-80].

قال ابن عطية: "والقول بأن {لَا يَمَسُّهُ} نهي قول فيه ضعف، وذلك أنه، إذا كان خبراً، فهو في موضع الصفة، وقوله بعد ذلك: {تَزِيلٌ}؛ صفة أيضاً، فإذا جعلناه نهياً، جاء معنى أجنبياً معترضاً بين الصفات، وذلك لا يحسن في رصف⁽⁵⁶⁾ الكلام فتدبره، وفي حرف ابن مسعود: (ما يمسّه)، وهذا يقوي ما رجحته من الخبر الذي معناه: حقه وقدره ألا يمسّه إلا طاهر"⁽⁵⁷⁾.
فقول ابن عطية: "فيه ضعف"؛ يعني أن مثل هذا القول ضعفه غير مؤكد، بل يحتمل حسنه وقوته، وغيره أولى منه.

د- في هذا ضعف:

قوله (في هذا ضعف) يحمل نفس معنى فيه ضعف، بأن القول ضعفه غير مؤكد.
قال تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤْنَ﴾ [البقرة: ١٤].
قال ابن عطية: "قال مكي: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾، يقال: خلوت بفلان، بمعنى سخرت به، فجاءت إلى في الآية زوالاً عن الاشتراك في الباء، وقال قوم: إلى بمعنى مع، وفي هذا ضعف"⁽⁵⁸⁾.
قوله ابن عطية في هذا ضعف؛ بيان من أن ضعف هذا القول غير مؤكد وأن غيره أولى منه وهذا القول هو اختيار الطبري، فقد ضعف أن تكون إلى بمعنى مع، فقال: "لكل حرف من حروف المعاني وجهاً هو به أولى من غيره، فلا يصلح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها، ول(إلى) في كل موضع دخلت من الكلام حكم وغير جائز سلبها معانيها في أماكنها"⁽⁵⁹⁾.
وأجاز الأخفش⁽⁶⁰⁾ أن تكون إلى بمعنى مع، واختاره مكي بن أبي طالب⁽⁶¹⁾.
والعلماء مختلفون في قضية نيابة الحروف بعضها عن بعض على قولين:
القول الأول: ذهب البصريون إلى أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس⁽⁶²⁾.
قال أبو البقاء العكبري: "الأصل أن ينفرد كل حرف بمعنى، ولا يقع حرف بمعنيين؛ لما في ذلك من الاشتراك الملبس، وما صح منه عن العرب يقتصر عليه، ولا يقاس"⁽⁶³⁾.

أدلتهم:

- القياس على أحرف الجزم، فكما أن أحرف الجزم لا ينوب بعضها عن بعض، فكذلك لا تنوب أحرف الجر بعضها عن بعض، وما أوهم ذلك، فله حالات:
- أ- إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ.
- ب- أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف.
- ج- أو على النيابة شذوذاً⁽⁶⁴⁾.
- القول الثاني: وذهب الكوفيون إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض⁽⁶⁵⁾.

أدلتهم:

- وقال تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: 52]: أي: مع الله.
- وقال تعالى: ﴿وَلَا صَلَّيْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ [طه: 71]: أي: عليها⁽⁶⁶⁾.
- قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6]: أي مع المرافق ومع الكعبين⁽⁶⁷⁾.
- ويقال: رميت بالقوس أي: عنها وعليها.
- الرأي الرابع:
- الراجع أن الحروف ينوب بعضها عن بعض، وذلك لما يأتي:
- 1- كثرة وجود ذلك في اللغة والقرآن الكريم، والسنة النبوية، وشعر العرب.
 - 2- هذا دليل على سعة اللغة العربية.
 - 3- القول بالنيابة أفضل من التأويل، أو تقدير محذوف.
- وبناء عليه فإن تضعيف ابن عطية لجعل إلى بمعنى مع فيه تعصب لقول البصريين، والراجع خلافه.

قال تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: 45].

- قال ابن عطية: "واختلف المتأولون في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ على أي شيء يعود الضمير؟ ف قيل: على الصَّلَاةِ، وقيل: على الاستعانة التي يقتضها قوله: ﴿وَاسْتَعِينُوا﴾، وقيل: على العبادة التي يتضمنها بالمعنى ذكر الصبر والصلاة، وقالت فرقة: على إجابة محمد -ﷺ- وفي هذا ضعف، لأنه لا دليل له من الآية عليه"⁽⁶⁸⁾.

بين ابن عطية أن في القول ضعفاً؛ وهذا الضعف غير مؤكد، فغيره أولى منه في القول به، حيث إن الضمير يعود إلى أقرب مذكور له، لا أن يعود إلى ما لا ذكر له أصلاً، والصلاة أقرب إلى

الضمير⁽⁶⁹⁾، وما ذهب إليه ابن عطية هو اختيار الطبري، فقال: "وقد قال بعضهم: إن قوله: ﴿وإنها﴾ [البقرة: 45] بمعنى: إن إجابة محمد ﷺ، ولم يجر لذلك بلفظ الإجابة ذكر فتجعل الهاء والألف كناية عنه، وغير جائز ترك الظاهر المفهوم من الكلام إلى باطن لا دلالة على صحته"⁽⁷⁰⁾.

قال تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: 135]

- قال ابن عطية: "قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا﴾؛ الغني والفقير اسما جنس والمشهود عليه كذلك؛ فلذلك ثنى الضمير في قوله بهما، وفي قراءة أبي بن كعب (فإنه أولى بهم) على الجمع، وقال الطبري: ثنى الضمير؛ لأن المعنى: فإنه أولى بهذين المعنيين، غنى الغني وفقير الفقير⁽⁷¹⁾، أي: وهو أنظر فيهما، وقد حد حدودا وجعل لكل ذي حق حقه، وقال قوم أو بمعنى الواو، وفي هذا ضعف"⁽⁷²⁾.

ضعف ابن عطية كون أو بمعنى الواو؛ بناء على اختياره لمذهب البصريين عدم نيابة الحروف بعضها عن بعض، وهو خلاف الراجح كما سبق بيانه عند الحديث عن قوله تعالى ﴿وإذا خلوا إلى شياطينهم﴾.

هـ - وفي ذلك ضعف:

قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ تَبَيَّنَتْ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُخَذَّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران: 30]

- قال ابن عطية: "قوله تعالى: ﴿مَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ﴾؛ يحتمل أن تكون ما معطوفة على ما الأولى، فهي في موضع نصب، وتكون (تَوَدُّ) في موضع الحال، وإلى هذا العطف ذهب الطبري وغيره، ويحتمل أن تكون رفعا بالابتداء، ويكون الخبر في قوله: تَوَدُّ وما بعده كأنه قال: وعملها السيئ مردود عندها أن بينها وبينه أمدًا، وفي قراءة ابن مسعود: (من سوء ودت)، وكذلك قرأ ابن أبي عبلة، ويجوز على هذه القراءة أن تكون ما شرطية، ولا يجوز ذلك على قراءة: (تود)؛⁽⁷³⁾ لأن الفعل مستقبل مرفوع والشرط يقتضي جزمه اللهم إلا أن يقدر في الكلام محذوف، فهي تود، وفي ذلك ضعف"⁽⁷⁴⁾.

ضعف ابن عطية كون ما شرطية؛ لأن تود فعل مضارع مرفوع، وجواب الشرط يكون مجزوماً، وهذا يقتضي تقدير محذوف، أي فهي تود، وقد وافقه جماعة من المفسرين منهم الزمخشري⁽⁷⁵⁾، والبيضاوي⁽⁷⁶⁾، والنسفي⁽⁷⁷⁾.

قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْراً لِّأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، [التغابن: ١٦]

- قال ابن عطية: "قوله: (خَيْراً) ذهب بعض النحاة إلى أنه نصب على الحال، وفي ذلك ضعف" (78).

ضعف ابن عطية قول الكوفيين بأن خيراً حال (79)، وهو اختيار مكي بن أبي طالب، قال: "وقال بعض الكوفيين هو نصب على الحال وهو بعيد أيضاً في المعنى والاعراب" (80).

و- وفي هذا القول ضعف:

قال تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]

- قال ابن عطية: "و(هُدًى) معناه: رشاد وبيان، وموضعه، من الإعراب رفع على أنه خبر ذلك، أو خبر ابتداء مضمّر، أو ابتداء وخبره في المجرور قبله، ويصح أن يكون موضعه نصباً على الحال من ذلك، أو من الكتاب، ويكون العامل فيه معنى الإشارة، أو من الضمير في فيه، والعامل معنى الاستقرار، وفي هذا القول ضعف" (81).

ضعف ابن عطية كون هدى في موضع نصب من الضمير في فيه، ووافقه على ذلك أبو حيان، فقال: "أو في موضع نصب على الحال، وبلغ بجعل المصدر حالا وصاحب الحال اسم الإشارة، أو الكتاب، والعامل فيها على هذين الوجهين معنى الإشارة أو الضمير في فيه، والعامل ما في الظرف من الاستقرار وهو مشكل لأن الحال تقييد، فيكون انتقال الريب مقيدا بالحال إذ لا ريب فيه يستقر فيه في حال كونه هدى للمتقين، لكن يزيل الإشكال أنها حال لازمة.

والأولى جعل كل جملة مستقلة، فذلك الكتاب جملة، ولا ريب جملة، وفيه هدى للمتقين جملة، ولم يحتج إلى حرف عطف لأن بعضها أخذ بعنق بعض" (82).

قال تعالى: ﴿أَتَقَطَّعُوْنَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]

قال ابن عطية: "الفريق اسم جمع لا واحد له من لفظه كالحزب، وقال مجاهد والسدي: عني بالفريق هنا الأخبار الذين حرفوا التوراة في صفة محمد ﷺ، وقيل: المراد كل من حرف في التوراة شيئاً حكماً، أو غيره كفعلهم في آية الرجم ونحوها، وقال ابن إسحاق والربيع: عني السبعون الذين سمعوا مع موسى ﷺ ثم بدلوا بعد ذلك... وفي هذا القول ضعف، ومن قال إن السبعين سمعوا ما سمع موسى فقد أخطأ وأذهب فضيلة موسى ﷺ واختصاصه بالتكليم" (83).

ضعف ابن عطية القول بأن السبعين هم قوم سمعوا مع موسى تكليم ربه له، حيث إن هذا ينافي فضيلة نبي الله موسى واختصاصه بتكليم ربه له بدون حجاب دون سائر خلقه⁽⁸⁴⁾، وهو اختيار ابن الجوزي: "وقد أنكر بعض أهل العلم، منهم الترمذي صاحب «النوادر» هذا القول إنكاراً شديداً، وقال: إنما خص بالكلام موسى وحده، وإلا فأى ميزة؟ وجعل هذا من الأحاديث التي رواها الكلبي وكان كذاباً"⁽⁸⁵⁾.

وكذلك ضعف ابن حجر القول: بأن السبعين هم قوم سمعوا مع موسى تكليم ربه له؛ لأنها رواية واهية من رواية ابن إسحاق عن بعض أهل العلم ومن تفسير مقاتل والكلبي وليس واحد من هؤلاء بحجة، كما أن تكليم الله من خصائص موسى التي لا يشاركه فيها غيره⁽⁸⁶⁾.

وخالف الطبري ابن عطية، فقد رجح قول ابن إسحاق والربيع الذي ضعفه ابن عطية، فقال الطبري: "أولى التأويلين اللذين ذكرت بالآية وأشبههما بما دل عليه ظاهر التلاوة، ما قاله الربيع بن أنس والذي حكاه ابن إسحاق عن بعض أهل العلم، من أن الله تعالى ذكره إنما عني بذلك من سمع كلامه من بني إسرائيل سماع موسى إياه منه ثم حرف ذلك وبدل من بعد سماعه وعلمه به وفهمه إياه"⁽⁸⁷⁾، وعلل ذلك بأن ظاهر الآية يدل عليه، وما ذهب إليه ابن عطية الراجح؛ لأن القصة واهية من رواية من لا يحتج وهو الكلبي، كمال قال أهل العلم⁽⁸⁸⁾، ولو كانت موافقة لظاهر الآية، فالعبرة ليست بموافقة الظاهر، وإنما العبرة في القصص بصحة السند، وعدم الشذوذ والنكارة.

ز- وفي هذا الوجه ضعف:

قال تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [الرعد: ٨]

قال ابن عطية: "ما في قوله: (ما تَحْمِلُ) يصح أن تكون بمعنى الذي، مفعوله يَعْلَمُ ويصح أن تكون مصدرية، مفعوله أيضاً ب يَعْلَمُ، ويصح أن تكون استفهاماً في موضع رفع بالابتداء، والخبر: تَحْمِلُ وفي هذا الوجه ضعف"⁽⁸⁹⁾.

ضعف ابن عطية كون ما استفهامية في محل رفع مبتدأ، والخبر تحمل، ووافقه الشنقيطي، فقال: "وأما احتمال كون لفظة «ما» في هذه الآية استفهامية، فهو بعيد فيما يظهر لي، وإن قال به بعض أهل العلم"⁽⁹⁰⁾.

ومن خلال ما سبق يتضح أن معنى قول ابن عطية (في هذا ضعف) وغيرها من العبارة المستخدم فيها لفظ ضعف، أن هذا القول ضعيف، فهو يساوي قوله (ضعيف).

يتضح مما سبق يتضح أن:

- 1- أن ابن عطية نوع في مصطلح فيه ضعف، واستخدم عدة عبارات كلها تؤدي معنى واحد، وهي: فيه ضعف، وفي ذلك ضعف، وفي هذا القول ضعف وفي هذا الوجه ضعف.
- 2- قول ابن عطية ضعيف، أو فيه ضعف، معناها أن هذه القول تعضده العديد من الأدلة، النقلية أو العقلية، إلا أنها ضعيفة في مواجهة أدلة أخرى أقوى منها استدلل بها أصحاب القول الآخر في ذات المسألة.

ح- صيغة يضعف بالبناء للمجهول:

قال تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩]

قال ابن عطية: "والصيب المطر من صاب يصوب إذا انحط من علو إلى سفلى... وأصل صَيَّب: صيوب، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداها بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت، كما فعل في سَيَّد ومَيَّت، وقال بعض الكوفيين: أصل صَيَّب صويب على مثال فعيل، وكان يلزمه أن لا يعمل كما لم يعمل طويل، فهذا يضعف هذا القول" (91).

يتضح من هذا المثال أن قول ابن عطية يضعف، يساوي قوله هذا قول ضعيف؛ حيث يذكر ابن عطية سبب تضعيف القول، وقد خطأ ذلك من قبل النحاس، فقال: لو كان كما قالوا؛ لما جاز إدغامه كما لا يجوز إدغام طويل" (92).

من خلال ما سبق يتضح أن قول ابن عطية: يضعف معناه أن هذا القول ضعيف.

المبحث الثالث:

ألفاظ التضعيف غير الصريحة في تفسير ابن عطية.

المقصود بألفاظ التضعيف غير الصريحة هي ما عدا لفظ ضعيف وما يتصرف منه، وهي كالتالي:

1- وصف القول بأنه لا وجه له:

وجه الشيء: هو ما لا يكون الشيء إلا به، ومنه وجه الحق: و "هو ما به الشيء حقا؛ إذ لا حقيقة لشيء إلا به تعالى" (93).

وقال الدسوقي: "(قوله: لكن لا جهة)؛ أي لا وجه ولا سبب" (94)، وهو مصطلح من مصطلحات التضعيف الشديدة.

قال تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥]

قال ابن عطية: "(حَفِيزٌ عَلِيمٌ): صفتان تعم وجوه التثقيف، والحيلة لا خلل معهما لعامل، وقد خصص الناس بهاتين الصفتين أشياء، مثل قولهم: «حفيظ» بالحساب «عليم» بالألسن، وقول بعضهم: «حفيظ» لما استودعني، «عليم» بسني الجوع، وهذا كله تخصيص لا وجه له" (95). قول ابن عطية لا وجه له، أي لا مسوغ لهذا القول، وليس له علة صحيحة يعلل بها، ووافقه ابن جزي، فقال: "إِنِّي حَفِيزٌ عَلِيمٌ صفتان تعمان وجوه المعرفة والضبط للخزائن وقيل: حفيظ للحساب عليم بالألسن، واللفظ أعم من ذلك" (96).

وخالفه الطبري، فرجح هذا القول، فقال: "وأولى القولين عندنا بالصواب، قول من قال: معنى ذلك: إني حافظ لما استودعني، عالم بما أوليتني، لأن ذلك عقيب قوله: «قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيزٌ عَلِيمٌ» [يوسف: 55]. ومسألته الملك استكفاه خزائن الأرض، فكان إعلامه بأن عنده خبرة في ذلك، وكفايته إياه، أشبه من إعلامه حفظه الحساب ومعرفته بالألسن" (97).

من خلال مطالعة كلام ابن عطية يتضح أن معنى قوله لا وجه له؛ أي لا يوجد ما يقوم به هذا القول، ويصبح به القول صواباً، كأن يكون لا دليل عليه، من منقول أو معقول، أو لا علة له يعلل بها (98)، أو له علة، ولكنها غير صحيحة.

قال أبو عمرو الداني: "شيء لا وجه له في قياس ولا معنى في نظر ولا حقيقة له في تلاوة، ولا أثر له في نقل، فلا ينبغي الإصغاء إليه، ولا يجب العمل به؛ لخروجه عما ذكرناه ومباينته لما حددناه ممّا دللنا على صحته وكيفية حقيقته" (99).

2- وصف القول بالبعد:

أ- فيه بعد:

قولهم فيه بعد معناه أن هذا القول خلاف الصواب، قال السيوطي: "وفيه بعد والصواب الأول" (100).

قال تعالى: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠]

قال ابن عطية: "ذهب بعض الناس إلى.... أن هذه الآية بمعنى قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠]: أي ألهم الرجل إلى المرأة، والجمل إلى الناقة، وهذا قول فيه بعد، (وهو على بعده) رجحه الطبري (101)" (102).

قول ابن عطية فيه بعد يعني بعيد عن الصواب من وجهة نظره هو، وإلا فقد يكون راجحاً عند غيره، وهو اختيار الزجاج، فقال: "معناه خلق كل شيء على الهيئة التي بها ينتفع، والتي هي

أصلح الخلق له، ثم هَذَا لِمَعِيشَتِهِ، وقد قيل ثم هداه لموضع ما يكون منه الولد، والأول أبين في التفسير، وهذا جائز، لأننا نرى الذَّكَرَ مِنَ الحيوان يأتي الأنثى ولم ير ذكراً قد أتى أنثى قبله فألهمه الله - ﷻ - ذلك وهداه إلى المآتى، والقول الأول ينتظم هذا المعنى، لأنه إذا هداه لمصْلَحَتِهِ فهذا دَاخِلٌ فِي المصْلَحَةِ⁽¹⁰³⁾.

وخالفه الفراء⁽¹⁰⁴⁾، وابن قتيبة⁽¹⁰⁵⁾، والطبري فرجحوا أن معنى أعطى كل شيء خلقه أي ألهم كل ذكر من الحيوانات إتيان الأنثى منها.

ب- بعيد:

هذا المصطلح من مصطلحات التضعيف، وتعني أن هذا القول ضعيف⁽¹⁰⁶⁾، وأنه بعيد عن الصواب.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا لَفُؤَ الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُنَ﴾ [البقرة: ١٤] قال ابن عطية: "واختلف المفسرون في المراد بالشیاطین، فقال ابن عباس -رضي الله عنه-: هم رؤساء الكفر، وقال ابن الكلبي وغيره: هم شیاطین الجن، قال القاضي أبو محمد: وهذا في الموضوع بعيد⁽¹⁰⁷⁾."

ووافقه ابن جزي⁽¹⁰⁸⁾، وربما سبب بعد هذا القول وضعفه أنه مخالف للحقيقة والواقع، فهم لا يرون الجن، ولا يخلون إليهم، وإنما يخلون إلى مردتهم وأهل العتو، والشر والخبث منهم ومن سائر أهل الشرك الذين هم على مثل الذي هم عليه من الكفر بالله وبكتابه ورسوله وهم شیاطینهم⁽¹⁰⁹⁾.

من خلال ما سبق يتضح أن ابن عطية يعني بقوله بعيد أنه قول ضعيف، وهو مع احتمالاه؛ لكنه بعيد، وغيره أفضل منه.

1- وصف القول بالتعسف:

التعسف: "هو ارتكاب ما لا يجوز عن المحققين، وإن جوزه بعضهم، ويطلق على ارتكاب ما لا ضرورة فيه والأصل عدمه وقيل: هو حمل الكلام على معنى لا تكون دلالة عليه ظاهرة، وهو أخف من البطالان⁽¹¹⁰⁾."

فالتعسف في القول هو تفسير الكلام على ما لا تحتمله العبارة، ولا تدل عليه، لكنه تفسير لا يعد باطلاً، بل هو في درجة أرفع من البطالان⁽¹¹¹⁾.

قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ﴾ [القمر: ٩]

قال ابن عطية: "ذهب مجاهد إلى أن وَازْدَجَرَ من كلام قَوْمِ نُوحٍ، كأنهم قالوا: مَجْنُونٌ وَازْدَجَرَ، والمعنى: استطير جنوناً، واستعر جنوناً، وهذا قول فيه تعسف وتحكم" (112).

وخالفه الطبري، فاختار أن قوله (وازدجر) من كلام قوم نبي الله نوح -عليه السلام- (113).

يتضح مما سبق أن مراد ابن عطية بقوله: فيه تعسف، يعني قول ليس هناك ما يدل عليه، ولا العبارة نفسها، وهذا يتضح من خلال تعريف التعسف.

2- وصف القول بالتكلف:

الْمُتَكَلِّفُ: هو من يلزم نفسه بما لا يعنيه، والكُلْفَةُ: المشقة، والتَّكْلُفُ اسم لما يفعل بمشقة أو بتصنع أو بتشبع (114)، وفيه تكلف: أي فيه تنطع ومغالاة وتعسف مجاوزة للحد، والقول الْمُتَكَلِّفُ هو "القول المرفوض، الذي لا فائدة فيه، ولا حاجة إليه، أو مستغنى عنه، أو لا موجب له، ولا دليل عليه، أو هو مجرد دعوى، وخروج عن الظاهر بلا دليل" (115).

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَسْهَوْنَ﴾ [البقرة: ٨٤]

قال ابن عطية: "قيل: (لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ) ح أي لا يقتل أحد فيقتل قصاصاً، فكأنه سفك دم نفسه لما سبب ذلك ولا يفسد في الأرض فينفي فيكون قد أخرج نفسه من دياره، وهذا تأويل فيه تكلف" (116).

ووافق ابن عطية الرازي، فقط رجح الرازي أن قوله (وازدجر) من كلام الله تعالى، وقال هو الأصح (117).

فمن خلال ما سبق يتضح أن قول ابن عطية هذا القول فيه تكلف، هو تضعيف له، وأنه قول بغير موجب.

3- شاذ:

الشذوذ لغة: الانفراد، وشَذَّ الرَّجُلُ من أصحابه، أي: انفرد عنهم، وكلَّ شيء مُنفرد فهو شاذٌّ (118).

قال الجوهري: "شَذَّ عنه يَشُدُّ وَيَشُدُّ شُذُوداً: انفرد عن الجمهور، فهو شاذٌّ. وَأَشَدُّهُ غَيْرُهُ. وَشَذَّادُ النَّاسِ: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم" (119).

الشاذ اصطلاحاً:

يطلق الشاذ عند النحويين على ثلاثة أمور:

أ- ما يكون مخالفا للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته.

ب- ما شذ في الاستعمال دون القياس.

ج- ما شذ في الاستعمال والقياس معاً⁽¹²⁰⁾.

أما الشاذ عند علماء الحديث فمعناه: "أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس"⁽¹²¹⁾.

وأما الشاذ عند الأصوليين، فعرفه الغزالي أنه: "مخالفة الواحد للجماعة بعد الدخول فيها"⁽¹²²⁾.

وأما ابن حزم فيرى أن القول الشاذ هو القول الذي خالف الحق⁽¹²³⁾.

ويظهر من هذا القول إن مقياس الشذوذ عند ابن حزم هو مخالفة الحق، سواء خالف الكل أو بعضهم، فليس الشذوذ في قلة المخالفين، ولكن الشذوذ في مدى البعد عن الصواب⁽¹²⁴⁾.

ويمكن تعريف الشاذ أنه: الإتيان بقول لم يقل به أحد مع مخالفته للأدلة الصحيحة.

وأما الشاذ عند ابن عطية فيمكن معرفته من خلال أقواله:

أ- قال ابن عطية: "قال ابن المبارك: إن البسملة آية في كل سورة، وهذا قول شاذ رد الناس عليه"⁽¹²⁵⁾.

واختار الثعلبي قول ابن المبارك وأنها آية من كل سورة⁽¹²⁶⁾، والواحد⁽¹²⁷⁾

قال الصُّحاري: "وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ مَعْنَى صَفْرَاءَ: سَوْدَاءَ، وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ قَالَ ذَلِكَ"⁽¹²⁸⁾.

ب- وقال ابن عطية في بيان عدد آيات سورة الفاتحة: "ويرده عدد آيات السورة: لأن الإجماع أنها سبع آيات، إلا ما روي عن حسين الجعفي أنها ست آيات، وهذا شاذ لا يعول عليه"⁽¹²⁹⁾.

ج- قال تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١]

وقال ابن عطية: "وقال قوم: الميثاق الغليظ الولد، ومن شاذ الأقوال في هذه الآية، أن بكر بن عبدالله المزني قال: لا يجوز أن يؤخذ من المختلعة قليل ولا كثير، وإن كانت هي المريدة للطلاق".

ويتضح مما سبق أن القول الشاذ عند ابن عطية هو الذي خالف فيه صاحبه الناس.

4- مردود:

المردود في اللغة:

رددت الشيء أردته ردا فهو مَرْدُودٌ⁽¹³⁰⁾، وقول مردود أي مرفوض⁽¹³¹⁾، ورد عليه: إذا لم يقبله، وخطأه⁽¹³²⁾.

قال تعالى: ﴿وَبَيَّنَّا فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]

قال ابن عطية: "وَدَابَّةٌ تَجْمَعُ الْحَيَوَانَ كُلَّهُ، وَقَدْ أَخْرَجَ بَعْضُ النَّاسِ الطَّيْرَ مِنَ الدَّوَابِّ، وَهَذَا مُرَدُّودٌ" (133).

وافق ابن عطية الأمام القرطبي في رد القول بإخراج الطير من الدواب؛ لأنه قول مخالف لنصوص القرآن الكريم، قال القرطبي: "وَقَدْ أَخْرَجَ بَعْضُ النَّاسِ الطَّيْرَ، وَهُوَ مُرَدُّودٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: "وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا" فَإِنَّ الطَّيْرَ يَدْبُ عَلَى رِجْلَيْهِ فِي بَعْضِ حَالَاتِهِ" (134). ووافق السمين الحلبي ابن عطية فيما ذهب إليه (135).

من خلال ما سبق يتضح أن ابن عطية يقصد بقوله: مردود، أي مرفوض رفضاً تاماً

1- باطل:

القول الباطل هو الذي لا يصح بأي وجه من الوجوه، ولا يعتد به، ولا يفيد شيئاً (136). قال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٣٨]

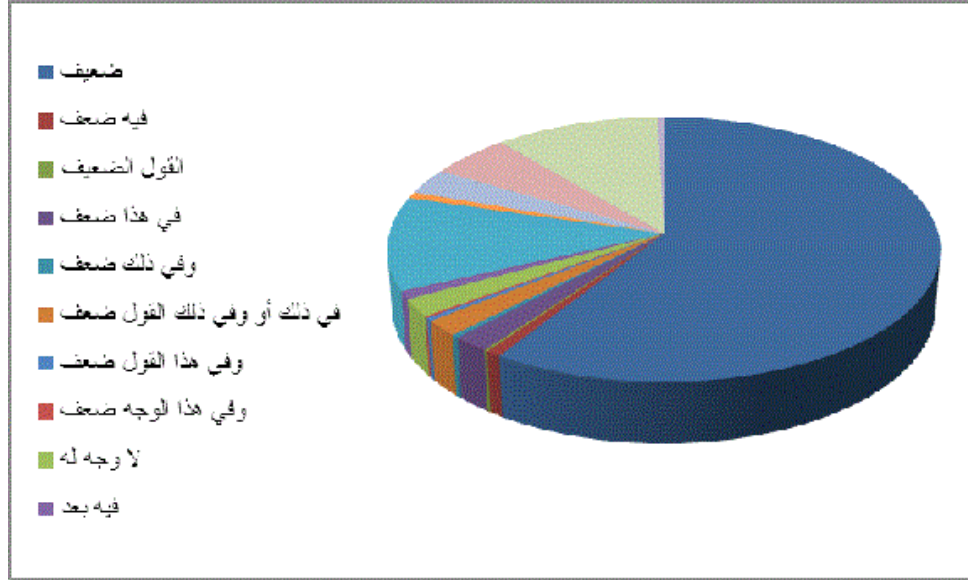
قال ابن عطية: "قال بعض الشيعة إن الإشارة بهذه الآية، إنما هي لعلي بن أبي طالب، وإن الله سيبعثه في الدنيا، وهذا هو القول بالرجعة، وقولهم هذا باطل وافتراء على الله وبهتان من القول رده ابن عباس وغيره" (137).

بين الإمام ابن عطية أن قول الشيعة في الآية باطل، ووافقه في ذلك أبو حيان، فقال: "وأما قول الشيعة: إن الإشارة بهذه الآية إنما هي لعلي بن أبي طالب، وأن الله سيبعثه في الدنيا، فسخافة من القول، والقول بالرجعة باطل وافتراء على الله على عاداتهم، رده ابن عباس وغيره" (138).

قال قتادة: "ذكر لنا أن رجلاً قال لابن عباس: إن ناساً بهذا العراق يزعمون أن علياً مبعوث قبل يوم القيامة، ويتأولون هذه الآية فقال ابن عباس: كذب أولئك، إنما هذه الآية للناس عامة، ولعمري لو كان علي مبعوثاً قبل يوم القيامة ما أنكحنا نساءه، ولا قسمنا ميراثه" (139).

جدول رقم (1): عدد ورود مصطلحات التضعيف في تفسير ابن عطية:		
المصطلح	عدد مرات وروده في تفسير ابن عطية	
1	ضعيف	300
2	فيه ضعف	4
3	القول الضعيف	1
4	في هذا ضعف	10
5	وفي ذلك ضعف	2
6	في ذلك أو وفي ذلك القول ضعف	10
7	وفي هذا القول ضعف	2
8	وفي هذا الوجه ضعف	1
9	لا وجه له	11
10	فيه بعد	5
11	بعيد	58
12	فيه تعسف	4
13	فيه نظر	16
14	شاذ	27
15	مردود	55
16	باطل	2

رسم رقم (1): عدد ورود مصطلحات التضعيف في تفسير ابن عطية:



يتضح من الجدول والرسم السابق ما يلي:

- 1- أن لفظ ضعيف هو أكثر مصطلحات التضعيف وروداً في تفسير ابن عطية.
 - 2- أقل مصطلحات التضعيف وروداً في تفسير ابن عطية: القول الضعيف، وفي هذا الوجه ضعف.
 - 3- تنوع الإمام ابن عطية في عبارات التضعيف مما يدل على براعته.
 - 4- التفاوت في عبارات التضعيف التي أوردها ابن عطية بين اللين والشدة، ويرجع هذا التفاوت إلى مدى ضعف القوة، وسبب ضعفه.
 - 5- قد يضعف الإمام ابن عطية القول الواحد بأكثر من لفظ، نحو قوله: شاذ لا يعول عليه.
 - 6- تمتع ابن عطية بملكة نقدية قوية.
 - 7- حرص ابن عطية على تخلص التفسير من الأقوال الضعيفة.
- الخاتمة:

النتائج:

- 1-تنوع الإمام ابن عطية في عبارات التضعيف مما يدل على براعته.
- 2-التفاوت في عبارات التضعيف التي أوردها ابن عطية بين اللين والشدّة، ويرجع هذا التفاوت إلى مدى قوة وضعف سبب التضعيف.
- 3-قد يضعف الإمام ابن عطية القول الواحد بأكثر من لفظ، نحو قوله: شاذ لا يعول عليه.
- 4-أن لفظ ضعيف هو أكثر مصطلحات التضعيف وروداً في تفسير ابن عطية.
- 5-أقل مصطلحات التضعيف وروداً في تفسير ابن عطية: القول الضعيف، وفي هذا الوجه ضعف.
- 6-ما رجحه ابن عطية من تضعيف بعض الأقوال خالفه في ذلك بعض العلماء، ووافقه بعضهم.
- 7-قد يتفق تضعيف ابن عطية لبعض الأقوال مع السابقين له، كالإمام الطبري، وقد يضعف ابن عطية ما رجحه السابقين قبله.

التوصيات:

- 1-تتبع مصطلح مردود في تفسير ابن عطية ودراسته دراسة علمية.
- 2-عمل دراسة حول الأقوال الفاسدة في تفسير ابن عطية.
- 3-عمل بحث علمي حول الأقوال الشاذة في تفسير ابن عطية.

الهوامش:

- (1) ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك (المتوفى: 578 هـ)، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، مصر، ط2، 1374 هـ - 1955 م (ص: 367)، الملطي، علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646 هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط1، 1406 هـ - 1982 م، 410/2، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (المتوفى: 748 هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2003 م، 787/11، لسان الدين بن الخطيب، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله (المتوفى: 776 هـ)، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424 هـ، 412/3.
- (2) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (2010)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسिका، إستانبول - تركيا، 243/2.
- (3) ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، (ص: 367)، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، (37/ 73)، المحمودي، محمد بن علي بن محمود، أبو حامد، جمال الدين (المتوفى: 680 هـ)، تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان (ص: 42).
- (4) الضبي، أحمد بن يحيى، بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكتاب اللبناني، مصر، ص506، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، 787/11، الكتاني، محمد عبد الوحي بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي (المتوفى: 1382 هـ)، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط2، 1982 م، 862/2.
- (5) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، 787/11.
- (6) لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، 414/3.

- (7) ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ص: 368، المصري، محمد عبدالله عنان (المتوفى: 1406هـ)، دولة الإسلام في الأندلس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1417 هـ - 1997 م (3/ 458)، السامرائي، وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، دار الكتاب الجديد المتحدة - بيروت، لبنان، ط1، 2000م (ص: 342).
- (8) مقديش، محمود، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق: علي الزواري، محمد محفوظ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1966، 464/1.
- (9) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 133/2.
- (10) مقديش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، 464/1.
- (11) ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ص368.
- (12) ابن خاقان، الفتح بن خاقان بن أحمد بن غرطوح، قلاند العقبيان، طبعة: مصر، 1886م، ص207.
- (13) الضبي، بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، ص: 389.
- (14) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، الأعلام، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002 م، (3/ 282).
- (15) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين (المتوفى: 816هـ)، التعريفات، ط1، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1983م، ص28.
- (16) الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريبي (المتوفى: 1094هـ)، الكليات، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، د. ت، ص129.
- (17) الجرجاني، التعريفات، ص28.
- (18) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، (تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي)، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 281/1، الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، (تحقيق محمد عوض مرعب)، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 2001م، 306/1.
- (19) أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، من أكابر أئمة اللغة، أخذ العلم عن أبي بكر أحمد بن الحسن الخطيب، وأبي الحسن علي بن إبراهيم القطان، وغيرهما، له العديد من المصنفات، منها: مقاييس اللغة، توفي عام 390هـ ينظر: كمال الدين الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (تحقيق إبراهيم السامرائي)، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، 1985م، ص235، ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، (تحقيق إحسان عباس)، ط1، دار صادر - بيروت، 1994م، 119/1.
- (20) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء (1979)، مقاييس اللغة، (تحقيق عبدالسلام محمد هارون)، ط1، دار الفكر، بيروت، 363/3.
- (21) محمد بن مكرم بن علي بن رضوان بن أحمد بن أبي القاسم بن حبة بن منظور، أبو الفضل، ولد بالقاهرة يوم الاثنين الثالث والعشرين من المحرم سنة ثلاثين وستمائة، من أهم مصنفاته وأشهرها لسان العرب، توفي بالقاهرة يوم الخميس الحادي عشر شعبان سنة إحدى عشرة وسبعمائة. ينظر: المقرئ، أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد، المقفى الكبير، (تحقيق محمد البيلاوي)، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 157/7-158، ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، (تحقيق محمد عبدالمعيد ضان)، ط2، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، 1972م، 15/6.
- (22) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، ط3، دار صادر - بيروت، 1414هـ، 203/9.
- (23) العتيق، رقية بنت محمد، اعتبار السياق القرآني في الترجيح والتضعيف عند المفسرين، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مج28، ع10، 2020م، ص139.
- (24) العتيق، اعتبار السياق القرآني في الترجيح والتضعيف عند المفسرين، ص139، <https://mtafsir.net>، ما الفرق بين قول المفسر: هذا قول باطل، وهذا قول مردود، وهذا قول ضعيف؟ 2009/6/18م، تاريخ الدخول 2023/7/5م.

- (25) النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (631 - 676 هـ)، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق -، تحقيق وتخرير ودراسة: عبدالباري فتح الله السلفي، ط1، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، 1408 هـ - 1987 م، 153/1.
- (26) الجرجاني، التعريفات، ص138.
- (27) محمد بن علي بن أبي طالب، عليه السلام، المعروف بابن الحنفية، كان كثير العلم والورع، وكانت الشيعة في زمانه تتغالى فيه، وتدعي إمامته، ولقبوه: بالمهدي، ويزعمون أنه لم يمت، اختلف في وفاته، فقيل: توفي سنة (80هـ)، وقيل: غير ذلك. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، 170-169/4، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 129-128-110/4.
- (28) قتادة: هو قتادة بن دعامه بن قتادة بن عزيز، أبو الخطاب السدوسي البصري، ولد سنة (61هـ)، مفسر، حافظ ضربه أكمه، قال الإمام أحمد ابن حنبل قتادة أحفظ أهل البصرة، وكان مع علمه بالحديث، رأساً في العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب، وقد يدلّس في الحديث، مات بواسط في الطاعون، توفي سنة (118 هـ). ينظر: ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع (المتوفى: 230هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، 1990م (229/7).
- (29) مجاهد: بن جبر، أبو الحجاج المكي، مولى بني مخزوم، ولد سنة (21هـ) تابعي، مفسر من أهل مكة، شيخ القراء والمفسرين، توفي بمكة وهو ساجد (104هـ). ينظر: مغلطاي بن قليج بن عبدالله البكجري المصري الحكري (المتوفى: 762هـ)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، ط1، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 2001م (76/11).
- (30) ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام (1422هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422، 177/4.
- (31) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب إذا أسلم قوم في دار الحرب، ولهم مال وأرضون، فهي لهم، 71/4، ح رقم 3058.
- (32) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب فتح مكة، 1405/3، ح رقم 1780.
- (33) القاضي، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو (1998م)، إكمال المعلم بفوائد مسلم، المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 463/4.
- (34) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (1420هـ)، البحر المحيط في التفسير، المحقق: صديقي محمد جميل، ط1، دار الفكر - بيروت، 32/8.
- (35) عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح أسلم، أبو محمد القرشي، المكي، ولد سنة (26هـ)، الفقيه المفسر، كان عبداً أسوداً لامراً من أهل مكة، فكان يخدم سيدته ويطلب العلم، فلأزم مجالس كبار الصحابة، تتلم على يد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فمن شيوخه: عائشة، وأم سلمة، وأم هانئ، وأبي هريرة، وابن عباس، وحكيم بن حزام، ورافع بن خديج، وزيد بن أرقم، وغيرهم، توفي سنة (124هـ). ينظر: الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان، المعرفة والتاريخ، (تحقيق أكرم ضياء العمري)، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م، 512/1، الربيعي، محمد بن عبدالله بن أحمد بن ربيعة بن سليمان بن خالد بن عبد الرحمن بن زبر، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، (تحقيق عبدالله أحمد سليمان الحمد)، ط1، 268/1، دار العاصمة، الرياض، 1410هـ، 268/1، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 87-79/5.
- (36) اختزاله إياه، يعني اقتطاعه من أسمائه لنفسه. ابن جرير: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب (2001)، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، د. ت، 129/1.
- (37) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 64/1.
- (38) الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 130/1.
- (39) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 64/1.
- (40) الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 130/1.

- (41) ابن كثير، إسماعيل بن عمر (1999م)، تفسير القرآن العظيم، المحقق: سامي بن محمد سلامة، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع، بيروت، 126/1.
- (42) المقصود بالقاضي أبي محمد: ابن عطية.
- (43) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 83/1.
- (44) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، 163/1.
- (45) المرجع السابق.
- (46) ابن عادل، عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: 775هـ)، اللباب في علوم الكتاب المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، 1998م، 270/1.
- (47) ينظر: ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، 270/1.
- (48) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري، ولد سنة (224 أو 225هـ)، كان أحد أئمة العلماء يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظاً لكتاب الله، عارفاً بالقراءات بصيراً بالمعاني، فقهياً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها صحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم، له العديد من المصنفات منها: جامع البيان في تأويل القرآن، مات يوم السبت بالعشي، ودفن يوم الأحد بالغداة في داره لثُربع بقين من شوال سنة (310هـ). ينظر: الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، تاريخ بغداد، الخطيب، (تحقيق الدكتور بشار عواد معروف)، ط1، دار الغرب الإسلامي - بيروت، 2002م، 548/2، ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تاريخ دمشق، (تحقيق عمرو بن غرامة العمري)، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م، 187/52.
- (49) الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 59/11.
- (50) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 506/2.
- (51) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 506/2.
- (52) ابن أبي طالب، مكي بن أبي طالب حَمَوَش بن محمد بن مختار (المتوفى: 437هـ)، الهداية إلى بلوغ النهاية، مجموعة محققين، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م، 2751/4.
- (53) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 537/3.
- (54) الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: 427هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى 1422 هـ - 2002 م، 189/6.
- (55) البغوي، الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: 510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، المحقق: محمد عبدالله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، ط4، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1997م، 196/5.
- (56) الرَصَفُ: جِجَارَةٌ مَضْمُومَةٌ بعضها إلى بعض في مَسِيلٍ، وَرَصَفَ قَدَمَيْهِ أَي صَقَّيْهُمَا، وَصَمَّ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْآخَرَى، وَالرَّصَفُ: جَمْعُ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ يَشَاكِلُ، وَلَا يَسْتَعْمَلُ الرَّصْفُ إِلَّا فِي الْأَجْسَامِ، وَرَصَفَ الْكَلَامَ: حَسَنَهُ، وَهُوَ مُجَازٌ. ينظر: الفراهيدي، العين، 111/7، دار ومكتبة الهلال، العسكري، الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، الفروق اللغوية، (تحقيق محمد إبراهيم سليم)، ط1، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت، 213/1.
- (57) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 252/1.
- (58) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 96/1.
- (59) الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 309/1.
- (60) ينظر: الأخفش، أبو الحسن المجاشعي (1990م)، معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 140/1.

- (61) مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، 163/1.
- (62) ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبدالكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (1420هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، 269/1، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (د. ت)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد هندواي، ط1، المكتبة التوفيقية - مصر، 463/2.
- (63) عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي محب الدين (1986م)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1406هـ - 1986م، ص403.
- (64) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 463/2.
- (65) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (2003م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 216/1.
- (66) ابن جني، عثمان بن جني (د. ت)، الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 309/2.
- (67) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، 216/1.
- (68) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 137/1.
- (69) مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، 255/1.
- (70) الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 621/1، ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (د. ت)، العجاف في بيان الأسباب، المحقق: عبد الحكيم محمد الأتيس، دار ابن الجوزي، مصر، 254/1.
- (71) الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 587/7.
- (72) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 123/1.
- (73) وهو قول العكبري، قال: "والثاني: أنها شرط، وارتفع تود على أنه أراد الفاء؛ أي في تود، ويجوز أن يرتفع من غير تقدير حذف؛ لأن الشرط هنا ماض، وإذا لم يظهر في الشرط لفظ الجزم جاز في الجزء الجزم والرفع". العكبري، عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (د. ت)، التبيين في إعراب القرآن، المحقق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، 253/1.
- (74) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 421/1.
- (75) الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، (المتوفى: 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، دار الكتاب العربي - بيروت، 1407هـ، 352/1.
- (76) البيضاوي، عبدالله بن عمر بن محمد (المتوفى: 685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المحقق: محمد عبدالرحمن المرعشي، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 1418هـ، 12/2.
- (77) النسفي، عبدالله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (1998م)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه وخرجه أحاديثه: يوسف علي بديوي، ط1، دار الكلم الطيب، بيروت، 248/1.
- (78) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 321/1.
- (79) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبدالدائم (المتوفى: 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، 350/10.
- (80) مكي بن أبي طالب حَمَوْش بن محمد بن مختار (1405هـ)، مشكل إعراب القرآن، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة - بيروت، 739/2.
- (81) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 84/1.
- (82) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، 64/1.
- (83) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 168/1.
- (84) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 168/1.

- (85) ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (1422هـ)، زاد المسير في علم التفسير، المحقق: عبدالرزاق المهدي، ط1، دار الكتاب العربي - بيروت، 80/1.
- (86) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (د.ت)، العجائب في بيان الأسباب، المحقق: عبدالحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، مصر، 265/1.
- (87) الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 142/2.
- (88) ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (1422هـ)، زاد المسير في علم التفسير، المحقق: عبدالرزاق المهدي، ط1، دار الكتاب العربي - بيروت، 80/1.
- (89) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 298/1.
- (90) الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبدالقادر الجكني (1995م)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 224/2.
- (91) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 101/1.
- (92) الثَّغَاثُ، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (1421هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: عبدالمنعم خليل إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 33/1.
- (93) التعريفات، للجرجاني، ص250.
- (94) الدسوقي، محمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني، المحقق: عبدالحميد هندواي، المكتبة العصرية، بيروت، 426/3.
- (95) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 256/3.
- (96) ابن جزي، محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله (1416هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، المحقق: عبدالله الخالدي، ط1، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، 390/1.
- (97) الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 219/13.
- (98) البصري، محمد بن علي الطيب أبو الحسين (المتوفى: 436هـ)، المعتمد في أصول الفقه، المحقق: خليل الميس، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، 1403هـ، 45/2.
- (99) الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: 444هـ)، المحكم في نقط المصاحف، المحقق: د. عزة حسن، ط2، دار الفكر - دمشق، 1407هـ، ص146.
- (100) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، التطريف في التصحيح، المحقق: د. علي حسين البواب، ط1، دار الفائز - عمان - الأردن، 1409هـ، ص26.
- (101) الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 79/16.
- (102) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 359/1.
- (103) الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، (المتوفى: 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، المحقق: عبدالجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب - بيروت، 1988م، 359-358/3.
- (104) الفراء، يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ)، معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبدالفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، 181/2.
- (105) ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ)، تأويل مشكل القرآن، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص248.
- (106) اللفظي، مريم محمد صالح، مصطلحات المذاهب الفقهية، ط1، دار ابن حزم، السعودية، 2002 م، ص373.
- (107) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 96/1.

- (108) ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، 72/1.
- (109) الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 306/1.
- (110) الكفوي، الكليات، ص 294.
- (111) الظفيري، مريم محمد صالح، مصطلحات المذاهب الفقهية، ص 281.
- (112) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 214/5.
- (113) الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 120-119/2.
- (114) المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين (المتوفى: 1031هـ)، التوقيف على مهمات التعاريف، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 1410هـ-1990م، ص 283.
- (115) رياض، مصطلح التكلف في الدرس النحوي، مفهومه وأهم أشكاله، د. م. د. ت، ص 212.
- (116) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 173/1.
- (117) الرازي، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي (المتوفى: 606هـ)، مفاتيح الغيب، ط 3، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 1420هـ، 29/294.
- (118) الفراهيدي، العين، 215/6.
- (119) الجوهري، إسماعيل بن حماد (المتوفى: 393هـ)، الصحاح، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط 4، دار العلم للملايين - بيروت، 1407 هـ - 1987 م، 565/2.
- (120) الجرجاني، التعريفات، ص 124.
- (121) ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن، أبوعمر، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، المحقق: نورالدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، 1406 هـ - 1986 م، ص 76.
- (122) أبو حامد، محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، المستصفى، تحقيق: محمد عبدالسلام عبد الشافي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413 هـ - 1993 م، ص 147.
- (123) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 191/4.
- (124) مهني، ممدوح واعر، الأقوال الشاذة في ميزان الشريعة الإسلامية، مجلة القانون والاقتصاد، ع 91، ص 870.
- (125) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 61/1.
- (126) الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، 102/1.
- (127) الواحدي، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: 468هـ)، التفسير البسيط، ط 1، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1430 هـ، 548/12.
- (128) الصحاري، سلمة بن مسلم الغوثي، الإبانة في اللغة العربية، المحقق: د. عبد الكريم خليفة وآخرون، وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 1999 م، 356/3.
- (129) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 60/1.
- (130) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ)، جهمرة اللغة، المحقق: رمزي منير بعلبكي، ط 1، دار العلم للملايين - بيروت، 1987 م، 110/1.
- (131) أحمد مختار عبدالحميد عمر (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط 1، عالم الكتب، مصر، 1429 هـ - 2008 م، 877/2.
- (132) سعدي أبو حبيب، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، ط 2، دار الفكر. دمشق - سورية، 1988 م، ص 146.
- (133) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 233/1.
- (134) القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح (المتوفى: 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط 2، دار الكتب المصرية - القاهرة، 1964 م، 197/2.

(135) السمين الحلبي، الدرالمصون في علوم الكتاب المكنون، 2/205.

(136) الجرجاني، التعريفات، ص43.

(137) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 3/393.

(138) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، 6/530.

(139) الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 14/219.